مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 04- ديسمبر 2019
OEB Univ. Publish.

أثر سياسات التقشف التوسعي علي البطالة والتضخم: حالة مصر

Impact of expansionary austerity policy on unemployment and inflation: Egypt

ا.د. أحمد فؤاد مندور [1] ا.د. الطاهرة السيد محمد حميه، ا.محمد عبد العظيم احمد محمد[3]*

[1] استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس

[2] استاذة الاقتصاد بجامعة حلوان

[3] مدرس مساعد بقسم الاقتصاد باكاديمية السادات للعلوم الادارية

تاريخ التسليم:2019/10/01 تاريخ المراجعة:2019/11/02 تاريخ القبول:2019/11/17

الملخص

تهدف الدراسة لاختبار فرضية التقشف التوسعي علي البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري، وقد تم استخدام نماذج انحدار متعددة لقياس أثر التقشف التوسعي علي تلك المتغيرات بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن فعالية ساسيات التقشف المالي في علاج البطالة تتوقف علي نوع الاداة، حيث يشير الانفاق الحكومي الي عدم فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، بينما تشير الضرائب إلي فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، بافتراض استخدام الضرائب في تمويل الانفاق الحكومي علي البنية الاساسية وهو ما يؤدي لإستخدام تستخدم المزيد من العمالة، كما توصلت نتائج الدراسة إلي فعالية سياسات التقشف في علاج التضخم.

الكلمات المفتاحية: التقشف التوسعي، البطالة، التضخم، السياسة المالية، الانفاق الحكومي، الضرائب.

Abstract

This study aims to test the hypothesis of expansionary austerity on unemployment and inflation in the Egyptian economy. Multiple regression models were used to measure the impact of expansionary austerity on these variables after ensuring the stability of time series.

The results of the study found that the effectiveness of fiscal austerity fundamentals in the treatment of unemployment depends on the type of tool. Where government spending refers to the ineffectiveness of austerity policies in the treatment of unemployment, while taxes indicate the effectiveness of austerity policies in the treatment of unemployment, assuming the use of taxes to finance government spending on infrastructure, which leads to the use of employing more labor, as the results of the study to the effectiveness of policies Austerity in the treatment of inflation.

Keywords :expansionary austerity, unemployment, inflation, fiscal policy, government spending, taxation.

*المؤلف المراسل: محمد عبد العظيم احمد محمد ، الإيميل: Mohamed.Abdelazeam@sadataca demy.edu.eg

1.مقدمة:

تشير الاحصاءات في السنوات الاخيرة الى ارتفاع الدين العالمي أي ارتفاع مجموع الدين الاجمالي للقطاع العام والقطاع الخاص غير المالي (Gaspar, and Jaramillo, 2018: 2)، حيث سجل الدين العالمي رقماً قياسياً جديداً، قدر بنحو 164 تريلون دولار امريكي من الناتج المحلي الاجمالي العالمي عام 2016 (IMF_a ,2018: x)، وهو ما يعادل نحو 2.16 مرة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي في نفس السنة والمقدر بنحو 76 تريلون دولار(www.worldBank.Com). ويبلغ نصيب القطاع الخاص منها 63%، بينما القطاع العام نصيبه منها نحو 37% (Gaspar, and Jaramillo, 2018: 2)، وبالرغم من الاقتصادات المتقدمة مسؤولة عن معظم الدين العالمي، لكن الاقتصادات الصاعدة مسؤولة عن نمو هذا الدين في العشر سنوات الاخيرة، فالصين وحدها ساهمت في نمو الدين العالمي بنسبة 43%منذ عام 2007، بينما الاقتصادات النامية منخفضة الدخل ساهمت بنسبة لاتذكر، وان كانت علي مستوي اقتصاداتها فان حوالي 40% منها وصلت ديونها الي الحد الحرج.(Gaspar, and Jaramillo, 2018: 2)

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة فقد بلغ الدين العالمي عام 2016 نحو 106% من ناتجها المحلي الاجمالي، وهي مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، اما في الاقتصادات الصاعدة فقد بلغت تلك النسبة في نفس العام نحو 50% من اجمالي ناتجها المحلي الاجمالي، وهي مستويات شوهدت مثيلاتها اخر مرة اثناء ازمة الدين العالمي فى فترة ثمانينات من القرن الماضي، وفي الاقتصادات المنخفضة الدخل وصل متوسط الدين العام ارتفاعه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تجاوزت تلك النسبة نحو 40% بداية من عام 2017. وهكذا فالمديونية العالمية تفاقمت بواقع 12% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بما كانت عليه في فترة الذروة السابقة عام 2009.(IMF_a ,2018: x)

فأصبح العجز والدين الحكومي المرتفع مدعاة للقلق. فالبلدان ذات المديونية الحكومية المرتفعة معرضة لتشديد أوضاع التمويل العالمية بصورة مفاجئة، مما قد يعوق قدرتها على دخول الأسواق ويعرِّض النشاط فيها للخطر.(IMF_a ,2018: x)

ولقد اتبعت العديد من الدول سياسات مالية تقشفية تهدف الي الحد من العجز الحكومي، أو ضبط المالية العامة، وذلك من خلال تبني الخطط التقشفية والخصخصة لتخفيض الانفاق الحكومي، فإيرلندا وإسبانيا واليونان والبرتغال واليونان المعروفة اختصاراً في اوروبا "PIIGS" طبقت كلها برامج تقشفية منذ الازمة المالية العالمية التي ضربتها في 2008.

وبالنسبة لمصر اتجهت الي صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامجها الثاني للاصلاح الاقتصادي الذي بدء 3 نوفمبر2016 ويستمر البرنامج لمدة 3سنوات أي ينتهي في 2019 وهو برنامج تقشفي، أدي الي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي من نحو 30.2% عام 2015/2014 الي نحو 27.1% في مشروع موازنة 2019/2018 (وزارة المالية، 2018: 21) ثم لنحو 26% كما هو متوقع في موازنة 2020/2019.

كما شهد الاقتصاد المصري ارتفاعاً كبير في معدل التضخم قدر بنحو13.81%عام 2016، وكذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث قدر لنحو4.35% في نفس العام، الامر الذي انعكس علي معدل البطالة فوق 12% بمعدل قدر بنحو 12.41% عام 2016، أما عن عجز الموازنة العامة فقد قدر بنحو 10.9% عام 2016، وهكذا يتضح أن مصر تواجه حالياً ما قد يبدو أنه أهداف اقتصادية متعارضة فمن ناحية، فهناك حاجة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، بتخفيض عجز الموازنة والدين العام والتضخم، وتكوين قدر كافٍ من احتياطيات النقد الأجنبي من خلال اتباع سياسات انكماشية. وفي نفس الوقت، لا تزال الحاجة إلى تحسين مستويات المعيشة قائمة منذ وقت طويل عن طريق زيادة فرص العمل، وتخفيض معدلات الفقر، وتحسين النظامين الصحي والتعليمي.

وقد يظن البعض أن الهدفين لا يجتمعان أي أن الإجراءات اللازمة لتخفيض عجز الموازنة والحسابات الخارجية ستؤثر بالضرورة على الوظائف والنمو والتضخم ومن ثم مستوي معيشة المواطن. ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح. فهناك سياسات تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي لكنها يمكن أن تساعد فى ذات الوقت على رفع مستويات المعيشة، وخلق فرص عمل، ومحاربة التضخم، وهي ما تعرف بسياسات التقشف التوسعي، ظهر مصطلح التقشف التوسعي علي **أيدي** Macro

pagano and Francesco Giavazzi[1] عام 1990 ، ويشير مصطلح التقشف التوسعي إلي أن تخفيض معدلات العجز في المالية العامة وخفض مستويات الدين، من خلال وضع حد لمستوي العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة علي تراكم الدين، تؤدي الي أثار توسعية أي رفع معدلات نمو الناتج وتزيد من فرص العمل عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات. (Ostry, et al, 2016: 39-40).

وجدير بالذكر أنه لايوجد اتفاق بين المدارس الاقتصادية حول الاثار الاقتصادية للتقشف علي البطالة، فالفكر الكلاسيكي يؤيد سياسات التقشف حتي عند ظهور البطالة، لأفتراض الكلاسيك أن الاقتصاد يعمل عند التشغيل الكامل، وبالتالي لن تتواجد بطالة، وفي حالة جود البطالة سوف تكون حالة استثنائية، يتم علاجها انياً من خلال قوي السوق المتمثلة في قوي الطلب والعرض أي الطلب علي العمل والعرض من العمل، فعندما تتواجد البطالة أي فائض في العرض من العمل سوف تنخفض الاجور النقدية، لينعكس ذلك علي الاجر الحقيقي الكلي بالانخفاض، وهذا يتم علاج البطالة انياً دون الحاجة الي تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد.

اما كينز يؤيد الحفز المالي لعلاج البطالة، فيري كينز أن السبب في ازمة الكساد الكبير هو انتظار الحكومات قيام اليد الخفية التي يؤمن الكلاسيك بفعاليتها في علاج الاختلالات الاقتصادية، حيث يري كينز أن البطالة هي السمة الاساسية في المجتمع وبالتالي يُعد التوظف الكامل في الاقتصاد حالة استثنائية وفقاً لكينز، اضافة الي ان كينز حاول كينز اثبات مغالطة التراكيب في سوقي العمل والاستثمار، والتي تجاهلها الكلاسيك، حيث يري كينز علي الرغم من ان العامل قد يقبل بتخفيض للاجر ليبقي في العمل، واذا فعل كل العمال ذلك سيخفض الامر في مجمله الاستهلاك والمستوي العام للاسعار، فوفقا لكينز انخفاض الاجور بنسبة معينة يؤدي الي

[1] لقد استخدم كل من Macro pagano and Francesco Giavazzi في دراسته عام 1990 مصطلح "expansionary contractions" أي التقلصات التوسعية وان كانت اغلب الدراسات الحديثة استخدمت مصطلح "expansionary austerity" أي التقلصات التوسعية بدلاً من expansionary contractions
Pagano, M., and Giavazzi, F. (1990) "**Can Severe Fiscal Contractions Be Expansionary? Tales of Two Small European Countries**", NBER Macroeconomics Annual 1990, Volume 5.

انخفاض المستوي العام للاسعار بنسبة اكبر(Keynes, 1936: 168) وبالتالي ارتفاع الاجور الحقيقية، ومن ثم فشل سياسات تخفيض الاجور النقدية كسياسة انكماشية في علاج البطالة.

كما يتفق الكلاسيك والكينزين علي فعالية السياسات التقشفية في علاج ظاهرة التضخم، لكن يثور الجدل بينهم حول فعالية السياسة التقشفية النقدية ام المالية، فبالنسبة للكلاسيك يري الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة العرض من النقود عن الطلب علي النقود، وبالتالي يجب أن يكون علاج التضخم من خلال سياسة نقدية تقشفية أي أن الفكر الكلاسيك يؤمن بفعالية السياسة التقشفية النقدية في علاج التضخم.

ويشكك الفكر الكينزي في فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم خاصة في ظروف الكساد، لما يترتب علي الكساد من ظهور لمصيدة السيولة، فالتحليل الكينزي يقوم علي عدة فروض تختلف عن الفروض التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي، حيث يري كينز أن التوازن يمكن أن يتحقق بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع وجود موارد عاطلة، أي وضع التوازن لايتحقق عنده التوظف الكامل بالضرورة كما كان يعتقد الكلاسيك سابقاً، وانما قد يتحقق التوازن مع وجود بطالة، كما يفترض الفكر الكينزي أن النقود لاتستخدم بدافع المعاملات فقط وانما هناك ثلاثة دوفع للنقود هي(المضاربة والمعاملات والاحتياط)، بالاضافة لذلك يفترض الكينزين أن الطلب الكلي الفعال هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ومكوناته هي الانفاق الاستهلاكي والاستثمار سواء العام او الخاص، ومن ثم فعالية السياسة المالية وفقاً لكينز في النشاط الاقتصادي أي في علاج التضخم، ولم تحسم الدراسات السابقة الجدل حول الاثار الاقتصادية للتقشف علي البطالة والتضخم.

فدراسة Munkacsi (2015) توصلت إلي أن التقشف المالي يؤدي لزيادة البطالة، فإنخفاض الاستهلاك الحكومي بنسبة معينة يؤدي الي زيادة البطالة بنسبة أكبر، ايضاً زيادة ضريبة دخل العمالة للموظفين يؤدي الي ارتفاع معدل البطالة وإن كان بنفس النسبة، اما دراسة(2010) et al. Monacelli توصلت إلي أن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 1% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تؤدي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.2%، وانخفاض البطالة بنسبة 0.6% حيث أن كل زيادة في الناتج الامريكي 1% ينتج عنها توفير نحو 1.3 مليون وظيفة، كما أوضحت دراسة Cavallo et al. (2018) أن تأثير مضاعفات السياسات التقشفية من خلال خفض الانفاق

الحكومي الاستهلاي علي البطالة ايجابية أو سلبية، وهكذا فالعلاقة بين التقشف المالي والبطالة لم تحسمها بعد الادبيات الاقتصادية أو الدراسات السابقة.

دراسة Ball, Furceri, Leigh, and Loungani (2013) تهدف الدراسة الي تقييم الاثار التوزيعية للتقشف المالي، حيث تمت علي عينة لنحو 17 بلداً من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] خلال الفترة 1978–2009، توصلت أن ضبط الاوضاع المالية بنسبة من 1% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي يؤدي في المتوسط الي ارتفاع البطالة بمقدار 0.6 نقطة مئوية ويرفع مقياس معامل جيني لعدم المساواة في الدخل بمقدار 1.5% خلال الخمس سنوات.

دراسة Jonathan, Ostry, Loungani, and Furceri (2016) الي تناول الجدل السائر حول سياسات الليبرالية الجديدة، من خلال التساؤل التالي: الليبرالية الجديدة: هل شابها الافراط؟ توصلت الدراسة من التحليل النظري الي أن: سياسات الليبرالية الجديدة، أدت الي زيادة عدم المساواة، بدلاً من تحقيق النمو، كما أن هذا التفاوت يؤثر سلباً علي النمو الذي يمثل الاهداف الاساسي لسياسات الليبرالية الجديدة، لذا ضرورة عدم الاهتمام بالنمو فقط، وانما باثاره التوزيعية، كما توصلت الدراسة أنه بالرغم من أن فكرة التقشف التوسعي لها مدافعين من المجتمع الاكاديمي والمجال السياسي، فمن المجتمع الاكاديمي ألبيرتو أليزينا، وهو اقتصادي من جامعة هارفارد، وفي مجال السياسات جون –كلورد تريشيه رئيس البنك المركز الاوروبي لأسبق، إلا أن الواقع العملي اثبت عكس ذلك، فالهبوط وليس التوسع في الناتج هو الذي يتبع موجات ضبط أوضاع المالية العامة، في متوسط الحالات.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنها لم تحسم الاثار الاقتصادية للسياسة التقشف التوسعي، ولذلك فإن الاثار الكلية لسياسات التقشف المالي التوسعي جديرة بالدراسة للتعرف علي أثرها سواء توسعي أم انكماشي في الاقتصاد المصري؟ وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فإنها دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري كما تتناول الفترة الزمنية من (1980–2017) وهي فترة حديثة نسبياً ويمكن تحديد المشكلة التي يتناولها البحث في التساؤل التالي: هل السياسة

[2] -أستراليا ، النمسا ، بلجيكا ،كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، البرتغال ، إسبانيا ، السويد ،المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة).

التقشفية في الاقتصاد المصري تؤدي الي تخفيض كل من معدل البطالة والتضخم؟ أي هل التقشف توسعي؟ أما أن الانكماش سوف يؤدى الى انكماش؟

وتقوم الدراسة علي فرضية مؤداها أن السياسات التقشفية التي يتبعها الاقتصاد المصري تؤدي لها أثر توسعية، وذلك بالاعتماد علي عدة فروض للدراسة، حيث تتمثل فروض الدراسة أن الاقتصاد المصري يطبق سياسات مالية انكماشية، الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المصري أقل إنتاجية من إنفاق القطاع الخاص في الاجل الطويل، مما يدعم فرضية التقشف التوسعي، السياسات المالية الانكماشية المطبقة في الاقتصاد المصري تؤدي الي تقليل المزاحمة، سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية تؤدي الي تحسن النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري الامر الذي يسهم في الحد من معدلات البطالة التضخم المرتفعة.

وتهدف الدراسة إلي تحليل وتقييم الاثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي علي البطالة والتضخم في مصر، باستخدام بيانات عن الفترة (1980–2017)، وذلك بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يدرس العلاقة بين سياسات التقسف المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية: البطالة والتضخم في مصر، كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والاحصائيات وذلك للوصول الي الهدف من الدراسة، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة الي 4 أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء 2 يختص بتحديد نموذج اقتصادي كلي للعلاقة بين التقشف التوسعي والنمو الاقتصادي، اما الجزء 3 يحتوي علي نتائج تقدير النموذج في الاقتصاد المصري، ويقدم الجزء الاخير من الدراسة الخلاصة.

2. توصيف النموذج

تحاول الدراسة استخدم نموذج مكون من معادلتين تعبر كل منهما عن معادلة معدل البطالة، ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري لمعرفة اثر التقشف التوسعي علي تلك المتغيرات باستخدام الانفاق الحكومي والضرائب كاحد مؤشرات قياس التقشف المالي، بالاضافة إلي انه تم اختيار النماذج، بما يتفق مع المنطق الاقتصادي، وبالاعتماد علي المعايير الاحصائية ومعايير الاقتصاد القياسي للتأكد من خلو النماذج من مشاكل الاقتصاد القياسي.

وقد تم الاعتماد علي الدراسات السابقة في تحديد محددات معادلة معدل البطالة علي الدراسات السابقة منها: دراسة بلال سعيد(2017)، دراسة Ozoh F. O et. al.(2016)، دراسة مها محمد ناقد (2015)، دراسة اسلام عبد الله (2015)، حيث أن معدل البطالة دالة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومعدل نمو الانفاق الحكومي الحقيقي، ومعدل نمو الضرائب الحقيقية، ومعدل النمو السكاني وهو متغير حقيقي، وكذلك تم اخذ الزمن كأحد المتغيرات المستقلة، كما تم الاعتماد علي الدراسات السابقة في تحديد محددات التضخم ومنها: دراسة الطاهرة السيد(2014)، أحمد ابراهيم ومحمد الشريف (2017)، مصطفي عبد الله (2016)، Ruzima, and Veerachamy (2015)، Hossain and Islam (2013) حيث أن معدل التضخم دالة في الضرائب الحقيقية والانفاق الحكومي الحقيقي واسعار الواردات والزمن معبراً عن ذلك بالمعادلات التالية:

$$\log(u) = b_0 + b_1 log(g) + b_2 \log(pop) + b_3 \log(t) \quad (1)$$

$$dP = p_0 + p_1 d(logg) + p_2 d(logt) + p_3 \log(y) + p_4 \log(pm) \quad (1)$$

توضح المعادلة(1) المتغيرات التفسيرية لمعادلة معدل البطالة، متغيراتها عبارة عن معدل البطالة (u)،الانفاق الحكومي (g)، معدل النمو السكاني(pop)، الضرائب (t)، بينما معلماتها عبارة عن الثابت b_0 الذي يشير الي العوامل الاخري المؤثرة علي معدل البطالة بخلاف محددات النموذج، قيمة معدل البطالة عندما المتغيرات التفسيرية تساوي صفر، بالاضافة الميول وهي b_1 تشير الي نسبة التغير في معدل البطالة عندما يتغير الانفاق الحكومي الحقيقي بنسبة1%، بينما تعبر b_2 عن نسبة التغير في البطالة عندما يتغير معدل النمو السكاني بنسبة 1%، اما b_3 تشير الي نسبة التغير في معدل البطالة عندما يتغير الضرائب الحقيقية بنسبة1%.

ويتوقع أن تكون العلاقة بين الانفاق الحكومي الحقيقي والبطالة عكسية باعتبار أن الانفاق الحكومي احد مكونات الطلب الكلي ومن ثم يؤدي زيادة الانفاق الحكومي الي تخفيض معدلات البطالة شريطة ألا يؤدي الي مزاحمة القطاع الخاص علي الائتمان Crowding out خاصة وان الاقتصاد المصري يعمل عند مستوي اقل من مستوي التشغيل الكامل، بينما العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة يتوقع أن تكون طردية فارتفاع معدل النمو السكاني في ظل ضعف

الاستثمار في راس المال البشري وعدم توازن العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتوقع أن تكون طردية، بينما العلاقة بين الضرائب والبطالة يتوقع ان تكون طردية، فزيادة الضرائب (تسرب) تؤدي الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة.

تبين المعادلة (2) معادلة معدل التضخم النصف لوغاريتمية، متغيراتها: معدل التضخم (P)، الانفاق الحكومي الحقيقي (g)، الضرائب الحقيقية(t)، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(y)، الرقم القياسي لاسعار الواردات(pm) معلماتها عبارة عن الثابت p_0 الذي يشير الي العوامل الاخري المؤثرة علي معدل التضخم بخلاف محددات النموذج، كما تشير p_0 الي قيمة معدل التضخم عندما المتغيرات التفسيرية تساوي صفر، بالاضافة الميول وهي p_1 تشير الي مقدار التغير في معدل التضخم عندما يتغير لوغاريتم الانفاق الحكومي بوحدة واحدة، وتشير p_2 إلي مقدار التغير في معدل التضخم عندما يتغير لوغاريتم الضرائب الحقيقية بوحدة واحدة، اما p_3 تشير الي مقدار التغير في معدل التضخم عندما يتغير لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار وحدة واحدة، بينما تشير p_4 مقدار التغير في معدل التضخم عندما يتغير لوغاريتم الرقم القياسي لاسعار الواردات بمقدار وحدة واحدة.

ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد المصري طردية، لعدم مرونة الجهاز الانتاجي رغم وجود موارد معطلة، اما العلاقة بين التضخم والضرائب يتوقع أن تكون علاقة عكسية أو موجبة، وهذا يتوقف علي العلاقة بين الضرائب والانفاق الحكومي، فعندما تكون العلاقة بين الانفاق الضرائب والانفاق الحكومي طردية أي أن الضرائب تستخدم في تمويل الانفاق الحكومي فسيترتب علي هذا ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم المستوي العام للاسعار، اما اذا لم تحول الضرائب الي انفاق حكومي تؤدي الي تخفيض الطلب الكلي والذي يؤدي الي انخفاض المستوي العام للاسعار، ويتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم عكسية، بينما العلاقة بين التضخم والرقم القياسي لاسعار الواردات ان تكون طردية.

وجدير بالذكر أنه تم استخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين CPI (100=2010)، للحصول علي القيم الحقيقية لمتغيرات النماذج المستخدمة في الدراسة، كما يتطلب بناء النموذج

جمع البيانات والتي تم الحصوعليها من مصادر دولية ومحلية، فسلسلة الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الاستهلاكي الخاص، والانفاق الاستثماري الخاص وصافي التعامل مع العالم الخارجي مأخوذة من وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، بينما الانفاق الحكومي مأخوذة من التقرير السنوي للبنك المركزي أعداد مختلفة، أما الضرائب مأخوذة من وزارة المالية، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مأخوذ من صندوق النقد الدولي بينما سلسلة الرقم القياسي لأسعار الواردات مأخوذة من الاونتكاد، اما سلسلة البطالة مأخوذة من الجهاز المركزي للاحصاءوالتعبئة العامة بالاضافة لصندوق النقد الدولي، بالاضافة إلي أن سلسلة معدل التضخم مأخوذة من البنك الدولي.

3.منهجية ونتائج الدراسة

طبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الاساليب المستخدمة في الدراسة اختبارين هي: 1.3 اختبارات جذر الوحدة لتحديد مدي استقرار السلاسل الزمنية، 2.3 نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغري.

1.3 اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والانفاق الحكومي الحقيقي، الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي، الانفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، صافي التعامل مع العالم الخارجي الحقيقي، الرقم القياسي لاسعار الواردات، البطالة وهو متغير حقيقي، معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الضرائب الحقيقية، معدل النمو السكاني وهو متغير حقيقي، خلال الفترة (1980–2017)، وذلك للتعرف على مدى سكونها، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية سوف تستخدم اختبار ديكي–فوللر Dickey and Fuller.(Mallick,et al, 2016: 177) ويوضح الجدول( ) نتائج اختبارADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول1: نتائج اختبار ديكي فوللر(ADF-test) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF-test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول			
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
y	1.63	1.00	-2.40	0.37	-6.89	0.00	-7.75	0.00
logu	-3.01	0.04	-4.13	0.01	-7.19	0.00	-7.18	0.00
logg	-5.48	0.00	-5.64	0.00	-4.90	0.01	-4.49	0.04
logpop	-3.21	0.03	-5.11	0.00	-4.40	0.00	-4.46	0.01
p	-2.24	0.20	-1.71	0.73	-7.72	0.00	-7.87	0.00
logt	-2.04	0.27	-1.99	0.55	-4.44	0.01	-4.12	0.06
logpm	-1.13	0.69	-3.05	0.13	-4.80	0.00	-4.73	0.00

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews10)

يوضح الجدول ( ) نتائج اختبار ديكي-فوللر التي تشير إلى استقرار كافة السلاسل الزمنية عند الفرق الاول سواء بمقطع أو مقطع واتجاه عام، بينما عند المستوي يٌلاحظ أن بعض السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي بفرض وجود مقطع أو بفرض وجود مقطع واتجاه عام كما في سلسلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وسلسة معدل التضخم، ولوغاريتم الضرائب الحقيقية، والبعض الاخر مستقر كما في سلسلة لوغاريتم معدل البطالة وسلسلة لوغاريتم الانفاق الحكومي الحقيقي وسلسلة لوغاريتم معدل النمو السكاني، مستقرة عن المستوي بفرض وجود مقطع أو بفرض وجود مقطع واتجاه عام، بينما يٌلاحظ سلسة لوغاريتم الرقم القياسي لاسعار الواردات مستقرة عند المستوي بفرض وجود مقطع واتجاه عام، وغير مستقرة عند المستوي بفرض وجود مقطع فقط.

2.3 نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

1.2.3 نتائج تقدير أثر التقشف علي البطالة

تم تقدير معادلة البطالة لاختبار أثر التقشف التوسعي علي معدل البطالة، وتم اختيار الصيغة اللوغاريتمية اعتماداً علي المنطق الاقتصادي، والمعايير الاحصائية، كما تم التأكد من خلو النموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي، ويوضح الجدول (2) نتائج أثر سياسات التقشف التوسعي علي معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2017)

جدول2: أثر سياسات التقشف التوسعي علي البطالة

Model 1: LOG(U) = 3.83- 0.21*LOG(G) + 0.62*LOG(POP(-2)) - 0.09*DLOG(T(-1)) + 0.03*TIME						
C	3.83	1.25	3.07	0.00		
LOG(G)	-0.204	0.11	-1.80	0.08		
LOG(POP(-2))	0.62	0.25	2.45	0.02		
DLOG(T(-1))	-0.09	0.04	-2.16	0.04		
TIME	0.03	0.01	4.74	0.00		
جودة النموذج					أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج	
ثانياً: معاير الاقتصاد القياسي					R-squared	0.61
نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.					Adjusted R-squared	0.56
Jarque Bera	0.85	Prob.		0.65	F-statistic	12.25
نتائج اختبار Breusch- Godfrey(LM-test) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة					Prob(F-statistic)	0.00
F-statistic	1.15	Prob. F(1,30)		0.29	Durbin-Watson stat	1.62
Obs*R-squared	1.33	Prob. Chi-Square(1)		0.25		
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء						
F-statistic	0.30	Prob. F(1,33)		0.59		
Obs*R-squared	0.32	Prob. Chi-Square(1)		0.57		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews10)

يُلاحظ من جدول (2)أن العلاقة بين الانفاق الحكومي الحقيقي ومعدل البطالة عكسية فأرتفاع الانفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي الي انخفاض البطالة بنسبة 0.21% خاصة وأن الانفاق الحكومي يتركز علي مشروعات البنية الاساسية الامر الذي يسهم في خفض معدلات البطالة حيث أنخفض معدل البطالة في الاقتصاد المصري من نحو لنحو ، بينما يُلاحظ أن العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة طردية، فارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.62% وإن كان هذا الاثر يظهر بعد سنتين، ويمكن ارجاع هذا لارتفاع معدلات النمو السكاني بمعدلات نمو تفوق معدلا نمو الناتج المحلي الاجمالي، اما العلاقة بين الضرائب والانفاق الحكومي عكسية فارتفاع الضرائب الحقيقية بنسبة 1% يؤدي الي انخفاض البطالة بنسبة 0.09% ويمكن تبرير هذا لاستخدام الضرائب في تمويل الانفاق الحكومي، ومن ثم تشير نتائج النموذج الي ان فعالية ساسيات التقشف المالي في علاج البطالة تتوقف علي نوع الاداة، حيث يشير الانفاق الحكومي الي عدم فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، بينما تشير الضرائب الي فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، خاصة عند تمويل الانفاق الحكومي الخاص بالبنية الاساسية لان يستخدم المزيد من العمالة.

ويمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير احصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو 12.25 ومعنوية احصائياً بمستوي معنوية 1% أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل تقدر بنحو R^{-2}=0.56 وهذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته 56% من التغيرات في المتغير التابع، ويمكن استخدام معايير القياس الاقتصادي لخلو النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي.

يبن الجدول(2)نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، ونتائج اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة ونتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء، يتضح من نتائج جدول (1) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو0.85 وهي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبن من نتائج تقدير اختبار Breusch- Godfrey(LM-test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو 1.33 وهي أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10%، وتشير نتائج اختبارARCH لعدم ثبات تباين الاخطاء أن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار والمقدرة بنحو 0.32 أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين. (امولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر، 2016: 385-386).

2.2.3 أثر التقشف التوسعي علي التضخم

لقد تم الاعتماد علي معادلة انحدار متعدد في تقدير أثر التقشف التوسعي علي معدل التضخم وتم اختيار الصيغة الخطية اعتماداً علي المنطق الاقتصادي، بعد التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي والمعايير الاحصائية وكانت النتائج كما ي موضحة في الجدول (3)

جدول3: يوضح أثر سياسات التقشف التوسعي علي معدل التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	95.11	22.97	4.14	0	
DLOG(G(-1))	21.652	7.68	2.82	0.01	
DLOG(T(-3))	-2.84	1.15	-2.48	0.02	
DLOG(Y)	-68.874	14.5	-4.75	0	
LOG(PM(-1))	-25.192	6.06	-4.16	0	
TIME	1.13	0.25	4.48	0	
جودة النموذج					أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج
					R-squared 0.64
ثانياً: معاير الاقتصاد القياسي					Adjusted R-squared 0.57
نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.					F-statistic 9.85

Jarque Bera	0.49	Prob.	0.79	Prob(F-statistic)	0.00
نتائج اختبار Godfrey(LM-test -Breusch) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة				Durbin-Watson stat	2.32
F-statistic	1.00	Prob. F(1,27)	0.33		
Obs*R-squared	1.21	Prob. Chi-Square(1)	0.27		
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء					
F-statistic	0.00	Prob. F(1,31)	0.99		
Obs*R-squared	0.00	Prob. Chi-Square(1)	0.99		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews10)

يُلاحظ من بيانات الجدول (3) أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم طردية فارتفاع لوغاريتم الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الي ارتفاع معدل التضخم بمقدار 21.65 وحدة، بينما العلاقة بين الضرائب الحقيقية والتضخم عكسية أي أن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي الي تخفيض معدلات التضخم، ويمكن تبرير هذا بأن العبء الاكبر من الضرائب تتحمله اصحاب الدخول الثابتة ومن ثم انخفاض الانفاق الاستهلاكي بشكل ملحوظ مما يؤدي الي انخفاض معدلات التضخم، اما العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم عكسية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ويمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير احصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو9.85 ومعنوية احصائياً بمستوي معنوية 1% أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد تقدر بنحو R^{-2}=0.57 وهذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته 57% من التغيرات في المتغير التابع، ويمكن استخدام معايير القياس الاقتصادي لخلو النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي.

يبن الجدول(2)نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، ونتائج اختبار Breusch- Godfrey(LM-test) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة ونتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء.

ويتضح من نتائج جدول (3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو 0.49 وهي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبن من نتائج تقدير اختبار Breusch- Godfrey(LM-test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو 1.21 وهي أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10%.

كما يتبين من نتائج اختبارARCH لعدم ثبات تباين الاخطاء أن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار والمقدرة بنحو 0.0003 أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

5. الخلاصة

تهدف الدراسة الحالية إلي اختبار الاثار الاقتصادية الكلية للتقشف التوسعي، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم الدراسة الي 4 أجزاء بالاضافة الي المقدمة، الجزء 2 يختص بتحديد نموذج اقتصادي كلي للعلاقة بين التقشف التوسعي والنمو الاقتصادي، اما الجزء 3 يحتوي علي نتائج تقدير النموذج في الاقتصاد المصري، ويقدم الجزء الاخير من الدراسة الخلاصة.

بالنسبة للجزء الاول أي المقدمة، شملت علي الهدف من الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت فرضية التقشف التوسعي والتي تبين من خلالها إلي أن فعاليتها تختلف من اقتصاد لاخر، كما أثبت الدراسات السابقة عدم فعالية سياسات التقشف التوسعي في أغلب الدراسات التطبيقية، كما أتضح من هذا الجزء أن هناك وجهتي نظري مختلفة في التقشف التوسعي هناك من يؤيد التقشف التوسعي كما في حالة الفكر الكلاسيكي، وهناك من يعارض التقشف التوسعي كما في حالة الفكر الكينزي، وبالنسبة الجزء الثاني الذي اشتمل علي توصيف النموذج، حيث تم خلالها توصيف

معادلتي البطالة والتضخم، واستخدام الانفاق الحكومي والضرائب كمتغيرت تفسيرية تعبر عن التقشف في تلك المعادلات.

وبالنسبة للجزء الثالث والذي تضمن اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية بالاعتماد علي اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test ومنها: اختبار ديكي–فوللر(Dickey and Fuller) حيث تبين أن كافة السلاسل الزمنية مستقرة عن اخذ الفرق الاول لها بإفتراض وجود مقطع، كما أشتمل الجزء الثالث علي نتائج الدراسة حيث تبين من نتائج التقدير: فعالية ساسيات التقشف المالي في علاج مشكلة البطالة تتوقف علي نوع الاداة، حيث يشير الانفاق الحكومي الي عدم فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، بينما تشير الضرائب الي فعالية سياسات التقشف في علاج البطالة، خاصة عند استخدام الضرائب في تمويل الانفاق الحكومي الذي يستخدم في تمويل البنية الاساسية التي تستخدم المزيد من العمالة، كما توصلت نتائج الدراسة لفعالية سياسات التقشف في علاج التضخم، لذا توصي الدراسة الحالية بالاتي:

1. ضرورة تكامل السياسات الاقتصادية الامر الذي يقلل من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وتشجيع الانفاق الاستثماري الخاص، الامر الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
2. السياسات الاقتصادية يجب أن تهتم يجب أن تهتم بتشجيع الانفاق الحكومي علي الاستثمار في البشر، الامر الذي يؤدي الي تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال رفع كفاءة وانتاجية العاملين في الدولة.
3. بالرغم من من فعالية السياسات الانكماشية في علاج التضخم، إلا أنه ضرورة توخي الحذر حتي لاتكون معوقة للنمو الاقتصادي، وتسهم في رفع معدل البطالة أي يجب الاخذ في الاعتبار العلاقة بين التضخم والبطالةً وفقاً لمنحني فيليبس في الاجل القصير.
4. وأخيراً توصي الدراسة الحالية بامكانية تطويرها مستقبلاً، من خلال الاعتماد علي اساليب قياس متطورة نسبياً أو استخدام بيانات حديثة نسبياً أو أجراء دراسات مقارنة، كما يمكن إختبار فرضية التقشف التوسعي علي متغيرات اقتصادية كلية أخري بخلاف التي اشتملتها الدراسة، كما يمكن استخدام محددات أخري لنفس معادلات النماذج المستخدمة في الدراسة.

المراجع:

باللغة العربية:

- أحمد ابراهيم ومحمد الشريف (2017)، *محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015*، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد03، عدد 2.
- إسلام عبدالله علي حسن (2016)، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- امولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر (ديسمبر 2016)، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي علي نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر باستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، *مجلة البحوث الاقتصادية*، العدد السادس، جامعة مصطفي اسطمبولي معسكر الجزائر، ص: 373-391.
- بلال سعيد محمد عاشور(2017)، محددات البطالة في فلسطين (1994-2015)، *رسالة ماجستير*، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
- الطاهرة السيد (2014)، *أثر سياسة الموازنة العامة علي الاسعار والواردات في مصر: دراسة تطبيقية*، كلية تجارة قسم الاقتصاد، ج. حلوان.
- مصطفي عبد الله (2016)، *أثر تقلبات سعر الصرف علي معدل التضخم: دراسة تجريبية لحالة السودان*، البنك المركزي السوداني، مجلة المصرفي، العدد الثمانون، يونيو، ص 1-64.
- مهما محمد ناقد(2015)، المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطنية دراسة قياسية (1995-2012)، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- *وزارة المالية* (2018)، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة.

باللغة الانجليزية

- IMF_a. (2018), *Fiscal Monitor*: Capitalizing on Good Times, April, p., x.
- Ball, L., Furceri, D., Leigh, D., and Loungani, P. (2013), The distributional effects of fiscal austerity, *DESA Working Paper*, No. 129, New York: United Nations.
- Bergman, M. U., and Hutchison, m.(2009), *Expansionary Fiscal Contractions: Re–evaluating the Danish Case*, Department of Economics, University of California, Santa Cruz, CA 95064.

- Cavallo, A., Dallari, P., and Ribba, A.(2018), *Fiscal Policies in High Debt Euro-Area Countries*, Springer.
- Gaspar, V., and Jaramillo, L. (2018), Bringing Down High Debt, *IMF*, Insights and analysis on economic & finance (Blog), 18April, pp: 2.
- Hossain, T., and Islam, N. (2013), An Economic Analysis Of The Determinations of Inflation In Bangladesh, *The International Journal of Social Sciences*, Vol.11, No.1
- Keynes, J. M. (1936), *The General Theory of Employment, Interest, and Money*, Kessinger Publishing, Whitefish, USA.
- MALLICK, L., Kumar, P., PRADHAN, K.(2016), *Impact of educational expenditure on economic growth in major Asian countries: Evidence from econometric analysis*, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII (2016), No. 2(607), Summer, pp. 173-186.
- Monacelli, T., Perotti, R., Trigari, A. (April 2010), Unemployment Fiscal Multipliers, *Working Paper*, No. 15931.
- Munkacsi, Z. (2015), Fiscal austerity, unemployment and family firms, *Discussion Paper Deutsche Bundesbank*, No.06.
- Ostry, J. D., Loungani, P., and Furceri, D. (June 2016), Neoliberalism Oversold?, IMF, *Finance & Development*.
- Ozoh F. O, Uma K. E, and Odionye J. C. (2016), The Assessment of the Effects of Fiscal Policy on Unemployment and Inflation Reduction: The Case of Nigeria, *International Journal of Research in Management*, Economics and Commerce, ISSN 2250-057X, Volume 06 Issue 09, September.
- Ruzima, M., and Veerachamy, p. (2015), A Study on Determinants of Inflation in Rwanda from 1970-2013, Munich Personal RePEc Archive(MPRA),*Working paper*, No. 73222, posted 24 August 2016.

المواقع الالكترونية

- http://www.albankaldawli.org/
- www.imf.org.com